





## تطوير معايير قبول الطلاب في الجامعات السعودية «تجربة المركز الوطني للقياس والتقويم في التعليم العالي»

فيصل بن عبدالله المشاري آل سعود<sup>1</sup>

### ملخص

شهد التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية، كما في بقية الدول العربية، خلال العقدين الماضيين، إقبالا متزايداً رافقه تضخم في درجات شهادة الثانوية العامة، مما استوجب العناية بمعايير الاختيار والقبول، بما يضمن انتقاء أفضل المتقدمين لمختلف التخصصات، وبما يحقق العدالة وتكافؤ الفرص. لتحقيق هذا الهدف العام، تم إنشاء «المركز الوطني للقياس والتقويم في التعليم العالي» ليكون مؤسسة وطنية تتمتع بالاستقلالية التامة، وتوفر للجامعات المقاييس والاختبارات التي يمكن أن تستخدمها كمعايير للقبول بها. ويهدف المركز من هذه المقاييس والاختبارات إلى تلافي الارتجالية والاجتهادات الخاطئة في وضع اختبارات القبول؛ وذلك من أجل انتظام أهدافها ومادتها وأسلوبها وطرائق تنفيذها. كما يهدف المركز إلى توحيد معايير القبول في الجامعات واستخدام وسائل قياس موحدة قادرة على توقع مستوى أداء الطالب بالجامعة. ويهدف كذلك إلى التأثير إيجابياً في مسيرة التعليم العام باستثارة التعليم الموجه للقدرات والمهارات المرغوبة وتنميتها. وبدخول هذه المقاييس والاختبارات مجال التطبيق منذ عام 2003م؛ تحقق تكامل ملحوظ بين مختلف معايير القبول، وهي: درجة اختبار الثانوية العامة، ودرجة اختبار القدرات، ودرجة الاختبار التحصيلي. وقد أدى هذا التكامل إلى زيادة الثقة بنتائج القبول من حيث مصداقيتها في إتاحة الفرص للطلاب للتنافس العادل في القبول، وبما يحقق زيادة الصدق التنبؤي لهذه المعايير مجتمعة.

تقدم هذه الورقة شرحاً مختصراً لمشروع «المركز الوطني للقياس والتقويم في التعليم العالي» بالمملكة العربية السعودية، الذي تم إنشاؤه عام 2002م، وتتطرق إلى فلسفة إنشائه والحاجة إليه، وأمثلة من الدول المتقدمة التي سبقت لهذه الفكرة. وتقدم، أيضاً، عرضاً موجزاً للاختبارات والمقاييس التي يقدمها المركز من حيث أهدافها وطبيعتها وأسلوب تطبيقها والمستفيدين منها. وتختتم الورقة بعرض كمي يوضح إسهام اختبارات المركز ومقاييسه في تقليل نسب الرسوب بالجامعات وتحسين كفاءة التعليم الجامعي.

<sup>1</sup> مدير المركز الوطني للقياس والتقويم في التعليم العالي، المملكة العربية السعودية.  
بريد الإلكتروني: [fmashary@qiyas.org](mailto:fmashary@qiyas.org)



## أولاً: مقدمة

يشهد النظام التعليمي في الدول العربية محاولات إصلاحية لحل الكثير من المشكلات المرافقة لزيادة المنافسة على التعليم العالي. وهذه المشكلات تعدُّ نتيجة طبيعية لانتشار التعليم ما قبل الجامعي واحتياج سوق العمل إلى المؤهلين الجامعيين في التخصصات المختلفة. وتأتي هذه الزيادة في الطلب لتغطية النقص في مؤشر نسبة الملتحقين بالتعليم ما بعد الثانوي للفئة العمرية المستهدفة، في بعض الدول العربية - ومنها السعودية - عن المعدلات العالمية. وبقدر ما تكون هذه الظاهرة صحية، بقدر ما ضغطت على النظام التعليمي الجامعي، مما أدى إلى ارتفاع النسب المطلوبة، في معيار درجة الثانوية العامة، للدخول إلى الجامعات. وهذا بدوره قاد المدارس الثانوية إلى رفع درجات خريجها ليأخذوا نصيباً أوفر في المنافسة على المقاعد الجامعية. وقد زاد من تضخم درجات الثانوية العامة إسناد هذه الدرجات بشكل تدريجي للمدارس حتى أصبح كامل الدرجة، في الثانوية العامة بالمملكة العربية السعودية، بيد المدرسة بدءاً من العام الدراسي الماضي (2007-2008م). ومن المعلوم أن عدم المركزية في الاختبارات، يؤدي، لا محالة، إلى التباين في التقويم بين المدارس، مما ينعكس سلباً على العدالة وتساوي الفرص في التعليم الجامعي. ويرى المسؤولون عن التعليم العام ضرورة التفرقة بين تخرج الطلاب من المرحلة الثانوية وبين استحقاقهم للتعليم الجامعي. وإذ تهدف وزارة التربية والتعليم إلى زيادة نسب الالتحاق بالتعليم العام وتقليل نسب الرسوب والتسرب، فهي ترى أنه أمر ينبغي التعامل معه بصرف النظر عن اعتبار درجة الثانوية هي المعيار الأهم في القبول الجامعي.

## ثانياً: المركز الوطني للقياس والتقويم في التعليم العالي

على الرغم من التوسع المطرد في التعليم الجامعي بالمملكة العربية السعودية، فإن عدداً من التخصصات، تحظى بطلب أوفر في سوق العمل، وتتمتع بالنصيب الأكبر من المنافسة في القبول؛ مما حدا ببعض الجامعات إلى تبني اختبارات قبول لاختيار أفضل المتقدمين لها. ومع تزايد هذه الاختبارات وتزايد الحاجة إليها، عمدت وزارة التعليم العالي إلى تنسيق الجهود المبذولة من قبل الجامعات واستثمارها وطنياً لتشمل التعليم العالي بشكل عام، ولكي تُبنى على أسس علمية صحيحة، ولتحقق أهداف اختيار الأفضل بشكل عادل وصادق.

لهذا رفعت وزارة التعليم العالي إلى مجلس التعليم العالي مذكرة إنشاء المركز الوطني للقياس والتقويم في التعليم العالي، ليكون مركزاً مستقلاً يعنى بالاختبارات والمقاييس المختلفة. وصدر الأمر السامي الكريم ذو الرقم 8/471 بتاريخ 19/6/1421هـ (2000م)، بالموافقة على قرار مجلس التعليم العالي المؤيد بقرار مجلس الوزراء الموقر، المتضمن:

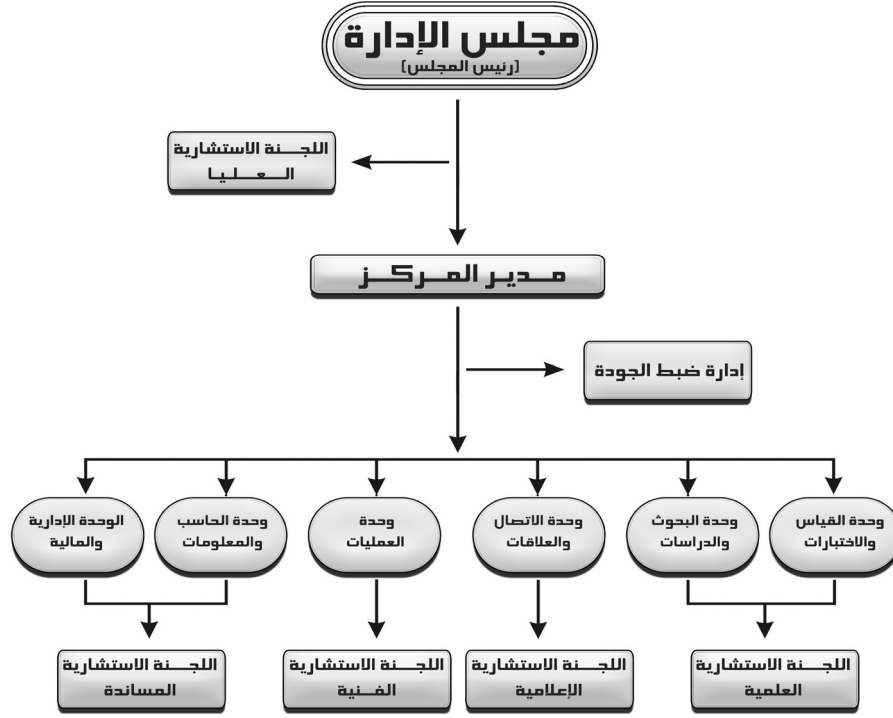
1. أن يكون من ضمن متطلبات القبول بالجامعات إجراء اختبارات تكون نتيجتها معياراً يستخدم إلى جانب معيار الثانوية العامة. ويمكن أن تجرى هذه الاختبارات وفقاً للآتي:  
أ. اختبارات لقياس قدرات الطلبة ومهاراتهم واتجاهاتهم.



- ب. اختبارات لقياس التحصيل العلمي.
2. أن يسمح بتكرار الاختبارات أكثر من مرة في العام.
3. إنشاء مركز للقياس والتقويم يسمى « المركز الوطني للقياس والتقويم في التعليم العالي » ذي استقلال مالي وإداري يكون له مجلس إدارة يرأسه وزير التعليم العالي.
4. يتم تحصيل مقابل مالي يتناسب مع تكاليف إعداد هذه الاختبارات لتغطية نفقات تشغيل المركز وتطويره والقيام بالبحوث اللازمة لذلك.
- كما نصت مذكرة إنشاء المركز على قيام المركز بالاختبارات والمقاييس التي تستخدم للترخيص لمزاولة المهن المرتبطة بمخرجات التعليم.
- ومنذ تاريخ إنشائه، عمد المركز جاهداً لتحقيق أهدافه في خدمة مؤسسات التعليم العالي. واعتمد هيكلًا إدارياً مبسطاً يتناسب مع طبيعة عمله المتسمة بالسرعة والدقة والضبط. كما سعى إلى الإفادة من المتخصصين غير المتفرغين في اللجان الاستشارية المختلفة. ويوضح الشكل (1) الهيكل التنظيمي للمركز. وفيما يلي وصف موجز لعناصر الهيكل:
- مجلس الإدارة: هو السلطة العليا للمركز، تقرر اللوائح والأنظمة والخطط الاستراتيجية والسنية والميزانيات والحساب الختامي للمركز وتوافق على مشاريع القياس الجديدة.
- اللجنة الاستشارية العليا: ويرأسها رئيس مجلس الإدارة وعضوية مدير المركز وبعض أعضاء المجلس وتختص بتقديم الاستشارة ومتابعة سير أعمال المركز بشكل عام.
- مدير المركز: يقوم مدير المركز بالإشراف العام على المركز وعلى مختلف وحداته ومتابعة أعماله اليومية وتمثيله أمام الغير.
- وحدة القياس والاختبارات: تختص هذه الوحدة بإعداد مختلف الاختبارات والمقاييس، ويشمل ذلك تصميم الاختبارات، اعتماد أبعاد الاختبارات، وعقد الدورات التدريبية لكتاب الأسئلة، والإشراف على كتابة الأسئلة وتحكيمها ومراجعتها، وتجهيز نماذج الاختبارات وتحليل الأسئلة وضبط تكافؤ الاختبارات ونتائجها ومعايرتها.
- وحدة العمليات: تختص وحدة العمليات بتطبيق الاختبارات ميدانياً؛ ويشمل ذلك اختيار أماكن الاختبارات، وتحديد سعتها وتجهيزها، وجدولة مواعيد الاختبارات، ومتابعة التسجيل فيها، وتشكيل لجان الاختبارات، وتدريب المراقبين والمشرفين وجدولة أعمالهم والإشراف على سير الاختبارات، وطباعة كتيبات الأسئلة، وتجهيز مواد الاختبارات وإيصالها وضبط السرية، والإشراف على الأرشفة والمطبوعة.
- وحدة البحوث والدراسات: الوحدة مسؤولة عن إجراء البحوث والدراسات المتعلقة باختبارات ومقاييس المركز ومساندة وحدة القياس والاختبارات في تحليل النتائج ومعايرة الاختبارات. كما تقوم بتطوير مقاييس المركز بالإفادة من المستجدات في علم القياس، وتقديم الاستشارات والتدريب في مجال القياس، والإشراف على المكتبة ومركز المعلومات.
- وحدة الاتصال والعلاقات: تختص الوحدة بشؤون الطلاب والمختبرين من حيث تسجيلهم وإعلان نتائجهم، وترتيب اللقاءات والزيارات والندوات العامة، وإصدار المطبوعات والنشرات المتعلقة بالمركز، وإدارة موقع المركز على الإنترنت.



شكل 1: الهيكل التنظيمي للمركز



وحدة الحاسب والمعلومات: الوحدة مسؤولة عن توفير وتشغيل وتطوير الأنظمة والبرامج الخاصة بأعمال المركز، وكذلك إدارة المعلومات والبيانات الخاصة بالاختبارات والإشراف على الإجراءات الفنية المتعلقة بالاختبارات.

وحدة الشؤون الإدارية والمالية: هي وحدة مساندة تهتم بالشؤون الإدارية والمالية للمركز وشؤون الموظفين والمتعاونين.

إدارة ضبط الجودة: تهتم الإدارة بضبط الجودة في مختلف أعمال المركز. ومن ذلك وضع معايير السرية والأمان وما يتعلق بهما من ضوابط وذلك فيما يتعلق بكل الاختبارات والمعلومات المتعلقة بها. وتعمل الإدارة أيضاً على ضبط الإجراءات وزيادة الكفاءة والجودة، والسعي للحصول على الاعترافات والاعتمادات لبرامج المركز من الجهات العلمية العالمية.

اللجان الاستشارية: وهي لجان متخصصة في فروع عمل المركز. وتتكون كل لجنة من رئيس الوحدة ومساعديه وبعض المتخصصين ممن لهم تجربة في مجال عمل اللجنة. ويرأس هذه اللجان مدير المركز أو من ينيبه.

أهداف المركز: يسعى المركز إلى تحقيق جملة من الأهداف من أهمها:

1. القيام بدور ريادي في تطوير وسائل القياس التربوي في جميع مستويات التعليم العالي.
2. المساهمة في رفع مستوى الأداء والكفاءة في التعليم العالي من خلال قياس المؤشرات التربوية



- والتحصيلية، وتنمية الجوانب الإيجابية في التعليم.
3. إعداد اختبارات القبول لمؤسسات التعليم العالي وتقديمها وإدارتها.
  4. إعداد وتقديم الاختبارات المهنية المتخصصة لمزاولة الأعمال والمهن.
  5. تقديم الخدمات الاستشارية لمراكز القياس في مؤسسات التعليم المختلفة.
  6. متابعة البحث العلمي وإجراء الدراسات والبحوث المتخصصة في مجال القياس التربوي.

### ثالثاً: أمثلة من التجارب العالمية

سعت بعض الدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية في تنظيم عملية القياس والتقييم في التعليم وكانت بدايات ذلك في أوائل التسعينيات الميلادية. وقد تلا ذلك محاولات في الصين حتى قبل فترة الثورة الثقافية عام 1949. وقد سعت دول أخرى كثيرة لتقنين عملية القياس والتقييم في مراحل تعليمها ومن ذلك الهند وتركيا وأستراليا والفلبين وبعض الدول الإسكندنافية. هناك مراكز قياس وتقييم حكومية ومستقلة وهناك أيضاً مراكز في الجامعات تخدم أغراض الجامعات والبيئة المحيطة بها فقط وهناك أيضاً مراكز خاصة مملوكة من قبل مؤسسات خاصة أو من قبل مجموعة من الجامعات والشركات الخاصة. تجتمع كل هذه المراكز في هدف واحد وهو تحسين التعليم من خلال القياس والتقييم. من أبرز ما تقدمه هذه المراكز اختبارات القبول الجامعية حيث تعد هذه الاختبارات لغرض توفير أداة عادلة وصادقة تبني عليها الجامعات في اختيار طلابها بحيث تحقق الاختيار العادل وتضمن بذلك سير العملية التعليمية دون هدر للمطاقات والموارد. كما تعد اختبارات القبول مؤشراً على مستوى الطلاب الملتحقين بأي جامعة وينعكس ذلك بدوره على ترتيب الجامعة في التصنيفات العالمية (Monks, J and Ehrenberg, R, 1989). ومع الزيادة المتوقعة في أعداد الراغبين في الدراسات الجامعية، حرصت الجامعات على اختيار الطلاب الأكثر تأهيلاً واستعداداً ومن ذلك ما أشار إليه كروس (Crouse, 1985) من أن استخدام الكليات لاختبار SAT يجعلها أكثر قدرة على التنبؤ بنجاح الطلاب الملتحقين بها.

فيما يلي نستعرض الاختبارات المطبقة في بعض الدول للقبول الجامعي.

الصين: يعتبر اختبار القبول الجامعي الوطني (National College Entrance Examination)، المحك الوحيد تقريباً للقبول في الجامعات الصينية ويأخذه الطلاب في آخر سنة من الثانوية. الأداء الضعيف في هذا الاختبار يعني فقدان الفرصة في إكمال الدراسة الجامعية. تعد هذا الاختبار وتشرف عليه وتقدمه وزارة التربية الصينية منذ عام 1978م.

كوريا الجنوبية: يعد المعهد الكوري الجنوبي للمناهج والتقييم (Korea Institute of Curriculum & Evaluation-KIC) والذي أنشئ في عام 1998م الجهة المسؤولة عن اختبارات القياس والتقييم في كوريا. تتولى الحكومة الكورية الإشراف على المعهد ودعمه مالياً. يقدم المعهد عدداً من اختبارات القبول الجامعي من أهمها ما يلي:

- اختبار الأهلية للدراسة الطبية (Medical Education Eligibility Test)
  - اختبار الاستعداد للدراسة الجامعية (College Scholastic Ability Test-CSAT).
- أستراليا: الهيئة الأسترالية للبحوث التربوية (Australian Council for Educational research--)





(ACER) هي الجهة المسؤولة عن اختبارات القبول للدخول في الجامعات في أستراليا. وتعد أحد أهم اختبارات القبول بالجامعات وهو اختبار قبول الطلاب الأجانب (ISAT). كما تقدم هذه الهيئة أيضاً اختباراً آخر هو اختبار الدخول إلى الكليات الطبية (MSAT). كما تقدم أيضاً اختباراً مقنناً للدخول إلى كليات القانون (ALSET).

تركيا: مرت الدولة التركية بمراحل عدة حتى وصولها إلى نظام اختبارات القبول بالجامعات التركية الحالي. يسمى الاختبار الموحد للقبول بالجامعات التركية، اختبار اختيار الطلاب الموحد (OSS). والجهة المسؤولة عن الاختبار هي مركز اختيار وتوجيه الطلاب بالجامعات (OSYM) ويرتبط هذه المركز بهيئة التعليم العالي ويتم تمويله ذاتياً من خلال الرسوم التي يتم تحصيلها من المتقدمين لاختبارات المركز. اليابان: تنافس الطلبة اليابانيين على جامعاتهم تنافس منقطع النظير، وتشترط الجامعات اليابانية مستويات عالية من الأداء في اختبار قبول عام مشترك بين الجامعات واختبار آخر خاص بالجامعة المرغوبة، ولا تعطي الجامعات اليابانية وزناً يذكر لسجل الثانوية العامة أو درجاتها.

وحالياً تعتمد الاختبار المشترك جميع الجامعات، ويصل المجموع إلى أكثر من 132 مؤسسة تعليمية. ويشرف على إعداد وتطبيق الاختبار المشترك المركز الوطني للامتحان الجامعي National Center for University Examination. أما الاختبار الثاني فإنه يعلب بعد ظهور نتيجة الاختبار المشترك واجتياز الطالب له ويتم من قبل الجامعة نفسها. وليس للطلاب الذي لا يجتاز اختبار الجامعة التي اختارها إلا فرصة أخرى واحدة في جامعة أخرى تلك السنة.

فنلندا: بدأ أول اختبار للقبول في الجامعات الفنلندية عام 1852 كمعيار للقبول في جامعة هيلسينكي. هذا الاختبار يسمى اختبار القبول في جامعة هيلسنكي. يقيس هذا الاختبار المعرفة العامة للمتقدم ومدى إلمامه باللاتينية. في الوقت الراهن، يقيس الاختبار مدى إلمام المتقدم بالمعرفة و المهارات المطلوبة في الدراسات الجامعية. يتولى الإعداد والإشراف على هذا الاختبار مجلس القبول في الجامعات (The Matriculation Examination Board). كما يتولى هذا المجلس تقييم إجابات الطلاب.

الولايات المتحدة الأمريكية: تعتبر اختبارات القبول أحد الشروط المهمة في القبول في الجامعات الأمريكية. ومن أبرز الجهات التي تتولى عملية إعداد اختبارات القبول في الجامعات مصلحة الاختبارات التربوية (ETS) ومؤسسة «أكت»<sup>2</sup> (ACT).

تعد مصلحة الاختبارات التربوية (ETS) وتشرف على اختبار القبول المعروف باختبار الاستعداد الدراسي (Scholastic Aptitude Test) ويعرف اختصاراً بـ (SAT). كما تعد هذه الهيئة اختبارات استعداد أخرى خاصة لكليات الطب وطب الأسنان والقانون واختبارات تحصيلية لمواد محددة مثل الرياضيات والعلوم وغيرها. وقد بدأ استخدام اختبار الاستعداد الدراسي (SAT) منذ عام 1926 ولا يزال حتى الآن أشهر اختبارات القبول في الولايات المتحدة الأمريكية وأكثرها استخداماً.

كما تقدم مؤسسة أكت (ACT) الاختبار المعروف بالاختبار الجامعي الأميركي (American College Test) أو باختصار (ACT) الذي يهدف إلى إمداد الجامعات بمعلومات حول الطلاب الراغبين في الالتحاق بها من خلال قياس اكتساب الطالب للمهارات الأساسية. وهذا الاختبار معتمد في القبول

<sup>2</sup> كان الاسم الأصلي البرنامج الأميركي للاختبارات الجامعية، وفي أواخر العام 1996 تم اعتماد اسم «أكت» بالحرف (A-C-T) (<http://www.act.org/aboutact/index.html>)





الجامعي في بعض الولايات الأميركية. السويد: يقوم الاختيار للدراسة الجامعية على فحص أداء الطالب في المرحلة الثانوية، من خلال اختبار موحد ومقنن لجميع المواد وعلى مستوى البلاد بحيث يمكن مقارنة الطلاب في مادة من المواد أو في المجموع الكلي في جميع أنحاء السويد في ضوء معيار مشترك. وعلى الرغم من ذلك فقد بدأ عدد من الخبراء بدراسة إمكانية استخدام اختبار قبول للمتقدمين للتعليم العالي، وبعد تجريب عدد كبير من الاختبارات العالمية ودراسة قيمتها الانتقائية انتهى الأمر إلى تبني اختبار الاستعداد المدرسي السويدي (Sweden Scholastic Aptitude Test).

### رابعاً: أهداف الاختبارات الموحدة

- تسعى الاختبارات الوطنية الموحدة إلى تحقيق جملة من الأهداف من أهمها:
1. انتظام الاختبارات في مادتها وأسلوبها وأهدافها وبعدها عن الارتجالية والاجتهادات الخاطئة.
  2. المساهمة في توحيد معايير القبول في مختلف مؤسسات التعليم العالي وتسهيل التقدم لها.
  3. إزالة أعباء وتكاليف اختبارات القبول التي تقدمها كل جامعة على حدة.
  4. زيادة الموضوعية وضمان عدالة اختيار الطلبة في الجامعات المختلفة.
  5. استخدام معايير جديدة بالإضافة إلى درجة الثانوية العامة للقبول في الجامعات.
  6. بناء اختبارات مقننة على أسس علمية متعارف عليها عالمياً.
  7. استخدام وسائل اختيار قادرة على التنبؤ بنجاح الطالب في الجامعة.
  8. الانعكاس الإيجابي على مسيرة التعليم العام وذلك عن طريق استثارة التعليم الموجة للقدرات العقلية المرغوبة، والتخفيف من الجوانب المرتبطة بالتلقين.

### خامساً: المقاييس والاختبارات التي يقدمها المركز

- يقدم المركز أربعة اختبارات أساسية تستخدم في عمليات القبول الجامعي، هي:
1. اختبار القدرات العامة
  2. اختبار التحصيل العلمي
  3. اختبار الكفاية في اللغة الإنجليزية
  4. اختبار القدرات للجامعيين

#### 1. اختبار القدرات العامة

هو اختبار مدته ساعتان ونصف الساعة، يقدم باللغة العربية، يقيس القدرة التحليلية والاستدلالية لدى الطالب. هذه القدرات التي تبنى وتصل من خلال التعلم والتجارب والمواقف التعليمية والقراءة الناقدة، داخل المدرسة وخارجها. ويتكون الاختبار من جزأين: أحدهما لفظي (لفوي) والآخر كمي (رياضي).







والاختبار معني بقياس القابلية للتعلم، بصرف النظر عن البراعة الخاصة في موضوع معين، فهو يقيس:

- القدرة على فهم المقروء.
- القدرة على إدراك العلاقات المنطقية.
- القدرة على حل مسائل ذات مفاهيم رياضية أساسية.
- القدرة على الاستنتاج.
- القدرة على القياس وفق أنماط معينة من العلاقات.

ويصدر المركز نسختين من اختبار القدرات أحدهما لطلاب التخصصات العلمية والأخرى لطلاب التخصصات الإنسانية، حيث تختلف النسختان في وزن ومستوى الجزء الكمي للاختبار. ويتم تقويم الطلاب ورصد درجاتهم بناء على الأداء ضمن المجموعة، أي معياري المرجعية (Norm-referenced test)، وتتم معادلة النماذج ومعايرتها على أساس متوسط درجات قدره (65) درجة وانحرافاً معيارياً قدره (10) درجات.

## 2. اختبار التحصيل العلمي

هو اختبار مدته ثلاث ساعات، يهدف الاختبار إلى معرفة مدى تمكن الطالب/الطالبة من أساسيات مقررات أساسية تمت دراستها في المرحلة الثانوية. ويركز الاختبار على أساسيات المعارف التي يحتاجها الطالب خلال دراسته الجامعية. وتشمل الأسئلة مختلف المستويات المعرفية، فهناك أسئلة تتطلب الفهم وأخرى تتطلب التطبيق وثالثة تتطلب الاستنتاج. وينقسم الاختبار التحصيلي إلى نوعين:

- أ. الاختبار التحصيلي في العلوم الطبيعية، ويشمل مقررات الأحياء والكيمياء والفيزياء والرياضيات واللغة الإنجليزية. وتوزع الأسئلة عليها بالتساوي.
- ب. الاختبار التحصيلي في العلوم الإنسانية، ويشمل مقررات اللغة العربية والعلوم الشرعية والتاريخ والجغرافيا.

## 3. اختبار الكفاية في اللغة الإنجليزية

- هو اختبار مدته ساعتان ونصف الساعة، يعنى بتحديد مستوى الكفاية في اللغة الإنجليزية لدى المختبر. ويتكون الاختبار من 100 سؤال مقسمة على فروع الاختبار وهي: استيعاب المقروء، وبناء الجمل (النحو)، واستيعاب المسموع وتحليل الكتابة.
- ويهدف الاختبار للوفاء بالمتطلبات الآتية:
- أ. القبول في أقسام اللغة الإنجليزية.
  - ب. الإعفاء من مقررات معينة في اللغة الإنجليزية.
  - ج. تحديد مستوى من يرغب في الالتحاق ببرامج لغة الإنجليزية.
  - د. إعطاء عموم المتقدمين للاختبار شهادات عن مستوى كفايتهم اللغوية الإنجليزية لاستعمالها في مجالات التدريس، أو الالتحاق ببرامج الدراسات العليا، أو مجال الأعمال، وغيرها من المجالات.





#### 4. إختبار القدرات للجامعيين

وهو اختبار خاص بخريجي الجامعات المقبلين على دراسات عليا أو على برامج ما بعد جامعية. ويشتمل على ثلاثة أجزاء هي: الجزء اللفظي، والجزء الكمي، وجزء خاص بالتحليل المنطقي وتفسير النتائج.

كما يقدم المركز اختبارات ومقاييس أخرى ذات صبغة مهنية منها:

1. إختبار رخصة المرشد السياحي العام.
  2. إختبارات المرشدين السياحيين للمناطق.
  3. إختبار الكفايات المهنية للمعلمين، لصالح وزارة التربية والتعليم.
- ويعمل المركز حالياً على إعداد مجموعة أخرى من الاختبارات، منها:
1. إختبار اللغة العربية لغير أهلها.
  2. الإختبارات المهنية للمهندسين، لصالح الهيئة السعودية للمهندسين.
  3. إختبار الميول المهنية، لصالح صندوق تنمية الموارد البشرية.
  4. إختبار الكفايات المهنية للمحققين، لصالح هيئة التحقيق والادعاء العام.
  5. إختبارات الكشف عن الموهوبين، لصالح مؤسسة الملك عبد العزيز ورجاله للموهبة والإبداع.

#### سادساً: معايير القبول الجديدة

خلال وبعد اكتمال منظومة اختبارات المركز، استفادت الجامعات من هذه الاختبارات بشكل تدريجي. واعتمدتها الجامعات كمعايير للقبول بها.

وبعد أن كانت بعض الجامعات تعتمد نسبة الثانوية العامة فقط معياراً وحيداً للقبول، والبعض الآخر يستخدم اختبارات قبول خاصة به، أصبحت اختبارات المركز، بالإضافة إلى درجة الثانوية العامة، هي المعايير الجديدة للقبول بالجامعات بشكل موحد.

وأصبح بإمكان الطالب أن يتقدم لاختبارات المركز في مكان قريب من إقامته وفي الوقت المناسب له، ومن ثم يتقدم إلى أي من جامعات المملكة حضورياً أو إلكترونياً. حيث يوفر المركز للجامعات بيانات نتائج الطلاب كل عام، ممثلة بأعلى درجة حصل عليها الطالب خلال الثلاث سنوات الأخيرة، لوضعها في قاعدة بيانات الجامعة واعتبارها مرجعاً لقبول الطلاب.

وتمثل الاختبارات التالية المعايير التي تستخدمها الجامعات للقبول:

1. امتحان الثانوية العامة: لجميع التخصصات، وتعطى نسبة تتراوح ما بين 20% - 60%.
2. إختبار القدرات: لجميع التخصصات، ويعطى نسبة تتراوح ما بين 30% - 40%.
3. إختبار التحصيل العلمي: لبعض التخصصات، ويعطى نسبة تتراوح ما بين 30% - 40%.
4. إختبار الكفاية في اللغة الإنجليزية: لتخصصات اللغة الإنجليزية في بعض الجامعات، حيث يُختار أفضل الطلاب أداءً فيه ممن حققوا شروط القبول العامة بالتخصص.
5. إختبار القدرات للجامعيين: وتستخدمه بعض الجامعات للاختيار من ضمن المرشحين للقبول لبعض برامج الدراسات العليا.

وحيث أن المركز مستقل عن الجامعات، لم يفرض نسباً معينة لهذه المعايير، بل تركت للجامعات لتتخذ





ما هو مناسب لها. على أن المركز، وبناءً على دراساته التتبعية، يوصي بالنسب المثلث التي تحقق أعلى ارتباط مع الأداء في الجامعة.

ويتطبيق هذه المعايير في الجامعات للسنوات الست الماضية لاحظ المسؤولين عن القبول بالجامعات، فائدة اختبارات المركز وقدرتها على التمييز بين الطلاب بزيادة فروق الدرجات بينهم، الأمر الذي لا يتوفر لنسبة الثانوية العامة وحدها، حيث تكون درجات الطلاب متقاربة ويصعب التمييز بينهم في ظل وجود فروق بسيطة قد يكون بعضها ناتجاً عن خطأ في التقويم.

كما استفادت الجامعات من اختبارات المركز من حيث تحديد مسار الطالب التخصصي بناءً على قدراته الحقيقية، الأمر الذي انعكس على جودة طلاب التخصصات ذات المنافسة العالية، وضمان استمرارهم في التخصص.

كما استفادت جميع الكليات العسكرية من نتائج الاختبارات في المفاضلة بين المتقدمين.

### سابعاً: إسهامات المركز في تحسين كفاءة التعليم

ألمحنا سابقاً إلى أن اختبارات المركز تهدف بشكل مباشر إلى تحسين كفاءة التعليم الجامعي، وتهدف بشكل غير مباشر، إلى المساهمة في تحسين مخرجات التعليم ما قبل الجامعي، وذلك من خلال:

1. استحداث التركيز على جوانب التفكير والتحليل والاستنتاج والقراءة الناقد لدى الطلاب.
2. إيجاد المنافسة بين الطلاب في جوانب التحصيل العلمي وطرق التعلم الصحيحة.
3. تحسين مدخلات التعليم العالي؛ بإعطاء الأولوية لذوي المهارات والقدرات العالية؛ مما ينعكس على تحسين مخرجاته.
4. وضع الطلاب في التخصصات حسب مهاراتهم وقدراتهم؛ وبالتالي استثمار المقاعد الجامعية والرفع من مستوى أداء الطلاب في تلك التخصصات.
5. إيجاد بيئة تعليمية محفزة ومنتجة؛ من خلال تحقيق أهداف الاختبارات والمقاييس المعيارية. ويتم التأكد من تحقيق هذه الأهداف بواسطة:

1. إعداد دراسات دورية تربط الأداء الجامعي بمعايير القبول ومنها درجات الطلاب المحصلة في اختبارات المركز، لمعرفة أهميتها وفائدتها في توقع الأداء وتحسينه.
2. دراسة أداء الطلاب في الاختبارات والدراسة الجامعية، وتوفير تغذية راجعة للمسؤولين عن التعليم العام والتعليم العالي.
3. رصد أداء المدارس والمناطق التعليمية من خلال نتائج طلابها في المقاييس الوطنية وبالتالي تحديد أوجه القوة والضعف في الأداء لتتم الاستفادة من التجارب الجيدة وتلافي العوامل المؤدية للضعف. ومن ذلك نشر ترتيب المدارس بناءً على أداء طلابها في اختبارات المركز.
4. التثقيف والتوعية بالوسائل المعينة على تحسين الأداء التعليمي، وتبني البرامج التدريبية للمعلمين والمشرفين التربويين وإعداد المقاييس التي تحكم ممارسة المهنة للمعلم.

بعض النتائج: توصلت دراسات المركز إلى بعض النتائج الخاصة بأداء الطلاب في المرحلة الجامعية، مع ملاحظة أن هذه النتائج هي لفترة ما قبل إلغاء اختبار الثانوية المركزي.

ومن هذه النتائج:

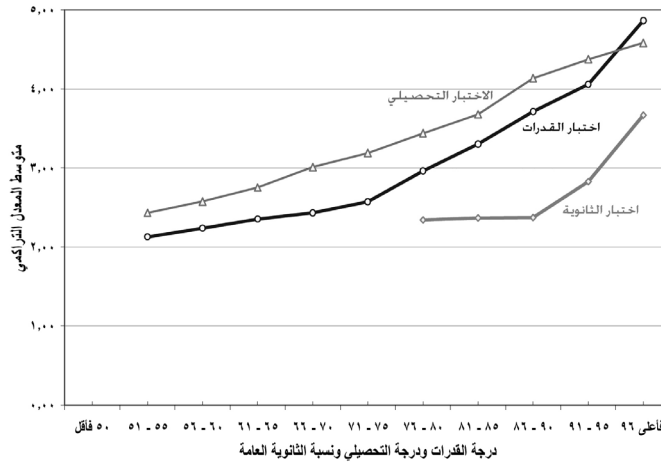




1. حقق اختبار القدرات العامة ارتباطاً مع المعدل التراكمي الجامعي للسنة الأولى للطلاب للتخصصات العلمية قدره (0.45)، وبقيمة تتجاوز في كثير من الأحيان ارتباط نسبة الثانوية العامة.
2. رفع اختبار القدرات العامة منفرداً تفسير الأداء بنسبة (38%).
3. حقق الاختبار التحصيلي للكليات العلمية ارتباطاً تراوح ما بين (0.51 و 0.59) مع الأداء الجامعي، مما يجعله أهم معيار في توقع الأداء الجامعي.
4. رفع الاختبار التحصيلي منفرداً تفسير الأداء بنسبة (55%)، وتجاوزت هذه النسبة في بعض الكليات (100%).
5. شهدت الجامعات تحسناً في الأداء حيث ارتفع متوسط المعدل التراكمي من (2.71) لعام 2004/2003 (1425/1424هـ) إلى (2.93) لعام 2006/2005 (1427/1426هـ).
6. تراجعت نسبة المنذرين أكاديمياً في السنة الأولى بالجامعات إلى (14.8%) بعد أن تجاوزت (25%) في أعوام بداية التطبيق.

ويوضح الشكل أدناه العلاقة بين معايير القبول، وهي: نسبة الثانوية العامة ودرجة اختبار القدرات، ودرجة الاختبار التحصيلي، مع المعدل التراكمي في السنة الأولى بالجامعة، وذلك قبل إلغاء مركزية اختبارات الثانوية العامة. حيث يوضح الشكل طردية العلاقة بين درجات الطالب في كل من اختبار القدرات والاختبار التحصيلي وبين المعدل التراكمي بالجامعة، وذلك لجميع نطاق الدرجات. في حين لا تبدأ هذه العلاقة الطردية بالنسبة لاختبار الثانوية العامة إلا بعد نسبة (90%). مما يعني أن نسبة الثانوية في نطاق ما قبل (90%) غير مفيدة للتمييز بين الطلاب.

شكل (2) : العلاقة بين معايير القبول والمعدل التراكمي بالجامعة  
(قبل إلغاء مركزية اختبارات الثانوية العامة)





## ثامناً: المركز خارج حدود المملكة العربية السعودية

قام المركز الوطني للقياس والتقويم في التعليم العالي بعرض تجربته من خلال الندوات والاجتماعات التي تجمع المسؤولين عن القبول والتسجيل في دول الخليج العربي. وكان من ثمار ذلك تطبيق اختبارات القدرات في كل من مملكة البحرين (جامعة البحرين)، وسلطنة عمان (جامعة السلطان قابوس)، ودولة قطر (جامعة قطر). وأثمرت هذه التطبيقات عن تبني جامعة البحرين - وهي الجامعة الحكومية الأساسية بمملكة البحرين - اختبار القدرات واعتماده معياراً إضافياً للقبول بالجامعة لجميع الطلاب. ويقوم المركز بتطبيق الاختبار مرتين سنوياً بجامعة البحرين لطلاب الثانوية المتوقع تخرجهم والراغبين في التقدم للجامعة.

وقد اعتمدت الكثير من الجامعات الخليجية والعربية اختبارات المركز شرطاً للقبول بها للطلاب المتخرجين من الثانويات السعودية. كما اعتمدت مؤخراً جامعات جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان اختبارات المركز شرطاً للقبول بها لخريجي الثانويات السعودية من مواطنيها. وبناءً على زيارات وفود عدد من الجامعات الأوروبية والأسترالية والنيوزلندية اعتمدت هذه الجامعات اختبارات المركز التي تستخدمها وزارة التعليم العالي معايير في ترشيح الطلاب المبتعثين لبرامج الدراسات العليا بهذه الجامعات.

## تاسعاً: خلاصة الدروس المستفادة من التجربة

1. تعتبر التجربة السعودية في مجال اختبارات القبول الجامعي الوطنية تجربة جديدة في العالم العربي، وقد استفادت هذه التجربة من التجارب الدولية الناجحة في مجال اختبار الطلاب للتعاليم الجامعي.
2. مع أن غالبية القبول الجامعي في المملكة ينصرف للجامعات الحكومية فإن هذه الجامعات قد اختارت تطبيق هذه الاختبارات كميّار للقبول بها بناءً على قرار خاص بكل منها، كما أن الأوزان المعطاة لهذه المعايير ترجع لقناعة كل جامعة. ويلاحظ أنه لم تُعتمد أي جامعة لعرض اختبارات خاصة بها مع وجود الاختبارات الوطنية.
3. لقد أدى إنشاء المركز الوطني للقياس والتقويم إلى تحقيق العديد من الفوائد، بعضها يصب في مصلحة الطلاب، وبعضها في مصلحة الجامعات، وبعضها في مصلحة التعليم بشكل عام. وهذه المصالح لا يمكن تجاهلها أو التخلي عنها. ومن أهم هذه المصالح زيادة الثقة بالطلاب المقبولين للبرامج الجامعية وتقليل الهدر، وزيادة العدالة والإنصاف في القبول.
4. كان من صالح التجربة السعودية أنها لم تنقيد بأي قيود تاريخية أو ممارسة معينة، حيث استفادت من أفضل الممارسات الموجودة مع المرونة في التعديل والتحديث بناءً على معطيات ونتائج الدراسات التي تُجرى بشكل مستمر.
5. كان من فوائد إنشاء مركز متخصص في القياس والتقويم هو رعاية مختلف مشاريع القياس والتقويم، التي يحتاجها المجتمع التربوي والمجتمع المهني.





6. حقق المركز تركيزاً على الأهداف التربوية المعرفية العامة التي لا تتحقق بمجرد وجود هذه الاختبارات والمقاييس داخل الجامعات، حيث أن تكريس الجهود وتجميعها للمصالح المشتركة أمر مطلوب.
7. كان لاستقلالية المركز المالية والإدارية دور كبير في نجاح المركز، كما أن اعتماده على التمويل الذاتي من المقابل المادي لدخول الاختبار عامل مهم في كفاءة التشغيل. ولكن يقترح أن يتم دعم المركز بجزء من ميزانية التعليم على شكل إعانة مفتوحة.
8. كان لتوسع المركز في مجال المقاييس والاختبارات المهنية دور مهم في صقل تجربة القياس والتقويم، وتوسيع المدارك لدى العامة بأهميتها وسمو أهدافها وأنها غير مرتبطة فقط بالقبول الجامعي.

## المراجع

المركز الوطني للقياس والتقويم في التعليم العالي (2009). الخبرات العالمية في اختبارات القبول الجامعي. تقرير غير منشور.

Crouse, J. (1985). Does the SAT help colleges make better selection decision? *Harvard Education Review* 55 (2).

Monks, J and Ehrenberg, R. (1989). *The impact of U.S. News and world report college Rankings on Admissions Outcomes and Pricing Policies at Selective Private Institutions*. Cornell Higher Education Research Institute.

